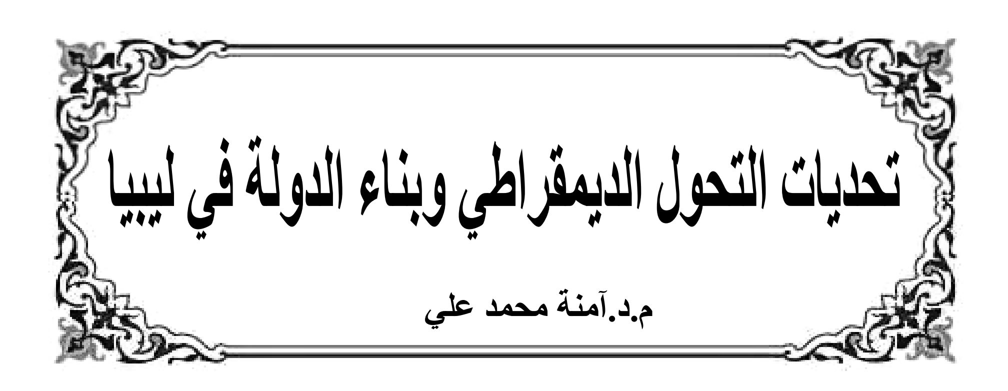


المقدمة

بعد الحراك الثوري الواسع الذي شهدته المنطقة العربية خلال العام ٢٠١١؛ تحققت امال الشعوب في اسقاط انظمة تسلطية احتكرت السلطة لعقود من الزمن ، وفي حين نجحت الثورة السلمية في تونس ومصر، فانها كانت دموية في ليبيا وساد مبدا العنف والاقتتال فيها كوسيلة للتغيير ، وأعلِن عن سقوط نظام القذافي في ٢٣ تشرين الثاني / اكتوبر ٢٠١١ ، ثم جاءت مرحلة مابعد التغيير تنوء باعباء التحديات التي كانت نتاج المرحلة السابقة والعنف الذي سيطر على مجريات الثورة ، ولم يكن امام المتصدين لها الا المضي قدما في المشروع الديمقراطي الذي يؤسس لمبدا التداول السلمي للسلطة. وكما هو الحال مع كل التغييرات التي جرت في المنطقة العربية والتي خضعت لجانبين من التحديات، داخلية وخارجية ، فأن الوضع في ليبيا يعد اكثر حرجا وتعقيدا في طبيعة النظام الذي كان قائما، وفي المخاطر والتداعيات التي يمكن ان تتعرض لها ليبيا ضمن محيطها الاقليمي المتوتر واطماع اوروبا والولايات المتحدة، بما تتميز به من اهمية ، بوصفها بلد غني بالنفط ، وتعد التحديات الداخلية خط التماس المباشر في التحولات الجارية في ليبيا، لذا سوف يكون التركيز بشكل تفصيلي اكبر بقدر ماتسمح به الدراسة في مجموعة من الفقرات الاتية :

اولا- التحديات الداخلية وتتضمن

١ - التحول الديمقراطي

أ- اشكالية بناء الدولة

ب- التحديات السياسية

ج- التحديات الامنية



٢- اشكالية التنمية الاجتماعية
٣- التحديات الاقتصادية
ثانيا- التحديات الخارجية

اولا : التحديات الداخلية

كان سقوط نظام القذافي نقطة تحول تاريخية في حياة الشعب الليبي ، وبداية للنهوض من كبوته التي استمرت لاكثر من اربعة عقود متتالية، تجربة جديدة تستوجب اعادة رسم وصياغة شكل الدولة ونظامها السياسي، وكل ماله علاقة بأمن واستقرار البلد وادارة ثرواته بالشكل الامثل وبما يحقق الحياة الحرة الكريمة لمواطنيه في ظل دولة العدل والمساواة وضمان حقوقه الاساسية من خلال بنود دستورية تحدد حقوقه وواجباته تجاه بلده، وغيرذلك من الاساسيات التي طالما تاق لها الليبيون وكانت السبب الاول في قيام ثورة السابع عشر من فبراير ضد النظام التسلطي والدعوة الى اقامة النظام الديمقراطي على اساس مبدا التداول السلمي للسلطة فضلا عن معالجة المشكلات المتوارثة عن العهد السابق ، وهي مهمات قد تكون شاقة ومحاطة بالكثير من التحديات، والتي قد تزداد بمرور الوقت ويكون تاثيرها معوقا لجهود البناء التي يسعى القائمون على تلك التجربة في المضي بها ، الامر الذي يمكن ان يخلق اشكالية ينبغي على المتصدين للمسألة الوقوف عندها بتمعن، اذ ان تلك التحديات تعد من ابرز العوامل في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة القادمة ، وان حسن التعامل معها والتصدي لها سيكون صمام الامان للنظام الجديد في مواجهة محاولات الاختراق والتغلغل من قبل العديد من القوى الخارجية ، وبالمقابل، فان الفشل في التصدي لتلك التحديات، سيمثل المنفذ الرئيس لاختراقات خارجية وتمزقات داخلية يصعب التنبؤ بآثارها على وحدة الدولة واستقرار المنطقة (١) ويمكن القاء الضوء عليها من خلال:

١- التحول الديمقراطي:

تمثل الديمقراطية السبيل الوحيد الى مشاركة الناس في صناعة مستقبل اوطانهم (٢) فالدولة الديمقراطية هي التي يختار الشعب فيها، بارادة حرة ووعي ادراكي نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة يكفل الدستور فيها عدالة ميزان الحقوق والواجبات ، ولايوجد فيها تناقض او عدم تطابق بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة، حيث ان ((العبرة ليست بما تجيء به الدساتير وانما بامكان الممارسة العملية .)) (٣).

فالدستور يكتسب اهميته من قوة وفاعلية مضامينه ودوره في حياة الامم والشعوب ، وبحسب فقهاء القانون فان الدستور هو القانون الاساسي الذي يتكفل ببيان شكل الدولة ونظامها السياسي واختصاص السلطات فيها ، وتنظيم العلاقة بين تلك السلطات اي تنظيم شؤون السلطة فضلا عن تحديد الهيآت السياسية فيها ، وهو الوثيقة الضامنة لحقوق الافراد ، لذا فان اقامة الدستور ووجوده في الانظمة السياسية اقترن دائما بالنظال من اجل الحرية السياسية والديمقراطية (٤). كما يتطلب بناء الدولة ارادة سياسية حقيقية في وضع ثوابت يمكن من خلالها توجيه العملية السياسية باتجاه نظام ديمقراطي تعددي يسمح بانتقال السلطة عبر الطرق السلمية، والعمل على ايجاد قواسم مشتركة يمكن ان تجمع الاطراف كافة؛ باتجاه اقامة دولة القانون وبالاطر القانونية والدستورية كي تكتسب الشرعية الحقيقية وتكون تلك النصوص المرجع الذي يحتكم اليه الفرقاء السياسيين، بمعنى بلورة رؤية واضحة ودقيقة لمشروع التحول الديمقراطي المطلوب وطبيعته واهدافه وغاياته والقيم المرتبطة به، وسمات الانتقال الخاصة وبرنامج العمل المطلوب، والذي يختلف بحسب وضعه وخصوصياته، وبناء القوى السياسية القادرة على حمل هذا البرنامج وتحقيقه(٥)، فالمادة الرابعة من الاعلان الدستوري الليبي الصادر في ٢٠١١/٨/٣ قد نصت على ان ((تعمل الدولة على اقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية ، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة)). كما جاء مضمون نص المادة الرقم ٣٠ ليؤكد ضمان صياغة دستور ديمقراطي للبلاد وفق ارادة الشعب الليبي (٦).

وتعد الانتخابات الحرة المباشرة؛ احد اللبنات الاساسية في البناء الديمقراطي ومن اهم التحديات التي تواجه النظام الجديد. فنجاحها المترتب عن تقبل الشعب لفكرتها والتجاوب معها من خلال المشاركة الفاعلة في عملية الادلاء بصوته لمن يجد فيهم الكفاءة في التمثيل؛ هي الاساس الذي تستند عليه شرعية النظام ومايترتب عنها من صياغات قانونية وتشكيلات ادارية. وفي ظل الفترة الانتقالية التي تمر بها ليبيا ، كان الترقب والقلق يحكم تلك المسألة ومدى النجاح او الفشل المتحقق عنها .والذي سوف يكون الحكم في عملية بناء الدولة وما يستتبعه من مسائل تتعلق بتوفير الامن والتنمية البشرية والاقتصادية . ومن التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي :

أ- اشكالية بناء الدولة

وتعد من سمات التغيير الثوري؛ التي تتطلب خروج المشاركة السياسية من الاطر التقليدية او الرسمية الى اطر غير رسمية، والاعتماد المباشر على الفعل الاحتجاجي والعمل السياسي المباشر كبديل عن المشاركة المؤسسية . فانتشار التظاهرات والاعتصامات والاضرابات على نطاق واسع ، وفي بعض الحالات اللجوء الى العنف، والتمرد المسلح ضد السلطة الحاكمة .جزء لايتجزأ من العملية الثورية التي قد تؤدي الى سقوط النخبة الحاكمة او النظام الحاكم باكمله ، مما يتطلب اعادة تاسيس النظام الحاكم على ارضية جديدة (٧) .

ويكتسب مفهوم دور الدولة ابعاد متعددة منها مايخص مهمتها في تحقيق الامن والتنمية الاقتصادية فضلا عن مهماتها التشريعية والقضائية والخارجية او تلك التي تخص الارتباط القائم بينها ككيان قائم وبين المجتمع ،وقد تكتسب طابعا قويا او ضعيفا بتاثير الاحداث الثورية والتغيرات الهيكلية، فهناك الدولة الضعيفة التي يسيطر عليها المجتمع القوي، والدولة القوية التي تسيطر على المجتمع الضعيف (٨) ، وفي حين يكون البناء ضمن افق زمني تراكمي ، فان الحالة الليبية تناقض كل القواعد والمقاييس في محددات بناء الدولة ومقومات ديمومتها ، ففي الوقت الذي توفرت فيه الامكانات المادية لبناء هيكل بنيوي رصين لدولة مؤسساتية قابلة للاستمرار والتطورمن جهة ومن جهة ثانية مايتميز به موقعها في جنوب المتوسط من قرب جغرافي لديمقراطيات عريقة في اوروبا كان بالامكان الاستفادة من تجاربها والانطلاق نحو بناء حقيقي تصبح ليبيا فيه دولة متقدمة بالضروروة على غيرها ممن لاتتاح لهم الفرص والامكانات المتاحة لها ، فأن العكس هو ما جرى فيها ، اذ ان النظام السابق استند الى موروث حضاري وقيمي ، كان لابد لليبيا من تجاوزه باتجاه تطوري افضل ، فالقبيلة شكلت منظومة اجتماعية ، اعتمدت عليها اجهزة الدولة والامن لاجل فرض الهيمنة والحصول على الولاء لاستمرار قبضة الدولة على مختلف القبائل والمناطق في انحاء البلاد، فارتبطت القبيلة بمنظومة الامن والسلطة في ليبيا (٩)، فانكفات الدولة على نفسها وانعزلت عن النماذج الاخرى المتعارف عليها.

لذا فان حركة التغيير التي جائت بها ثورة ١٧فبراير؛ لابد لها ان تكون حتمية وفاصلة ، فبمواجهة البناء المتداعي للنظام السابق، لابد من وضع قواعد ديمقراطية اساسية محورها الشعب، الذي وعلى الرغم من كونه الاكثر تعطشا للديمقراطية بسبب الطبيعة الدكتاتورية لنظام القذافي ، فان ضمان اختياره

للافضل مسألة فيها الكثير من عدم اليقين ، بسبب التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها، وفي نظرته الى دور الدولة واهميتها بوصفها كيان لرعاية وحماية مواطنيه مقابل النظرة التي ترسخت لديه من انها اداة لنظام امني مخابراتي يعمل جله لاجل شخص الحاكم وسطوته وقهر ارادة شعبه ، في حين تفقد جميع الدوائرالعاملة فيه حقيقتها ومضمونها ، فلا عدل في دولة لايسودها القانون ولا اقتصاد ينظر الى مصالح البلد والشعب في مواجهة هيمنة واحتكار الرئيس وحاشيته له وتسخيره للدعاية الاعلامية وتحقيق مكاسب مالية من خلال نهب الثروات الوطنية وتبديد الكثير منها في مغامرات عسكرية وافعال ارهابية، ودوائر تسير باتجاه الانغلاق والانكفاء على ذاتها وكل مامن شانه تعقيد حياة المواطن والجهاز الاداري على حد سواء في مواجهة التطور والحداثة والتكنولوجيا في العالم ، اما الاكثر فتكا فهي مايتعلق بالتنشئة الاجتماعية التي حاول النظام السابق حرفها بشكل كلي عن مسار القيم والمضامين الانسانية وبث روح التعصب وزرع بذور الفتنة والشك بين ابناء الشعب الواحد وعسكرة المجتمع .لذا فقد ظهر جليا بان مفتاح النجاح في عملية البناء الديمقراطي يحتاج الى الكثير من الجهد الاعلامي والتوعية باهمية المشاركة البناءة في مشروع بناء الدولة الديمقراطية.

وان البناء الديمقراطي للدولة كي يحقق النجاح؛ لابد ان يكون شامل وفي جميع الاتجاهات . وقد عبرت عن ذلك الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب، بأن البناء الديمقراطي، ينطلق باتجاه مختلف كليا عن ماتعوده الليبيون في الحقبة الماضية، في اقامة النظام الديمقراطي وتحقيق العدل والمساوات ومن خلال التاكيد على الابعاد الانسانية والمؤسساتية التي يمكن ان تحقق الامن والنظام والارتقاء بحياة المواطن واسباب عيشه . ومن خلال الاليات الديمقراطية التي لابد للجميع ان يشتركوا فيها بعد ان كانت حكرا على الحاكم وحاشيته ، وهو ماتضمنه الاعلان الدستوري الذي تحددت بموجبه آليات بناء الدولة والنظام السياسي الجديد على اساس الانتخابات الحره التي تنبثق عنها مؤسسات تستند في شرعيتها الى اختيار الشعب .

ب- التحديات السياسية

من اهم التحديات التي تواجه مجتمعا ما في مرحلة الانتقال من الحالة الثورية الى منظومة سياسية جديدة تحدي ماسسة الثورة ، واعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية واستيعاب القوى الثورية داخل اطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعية ، ولكن عملية ماسسة الثورة والانتقال من الحالة الثورية الى نظام سياسي جديد عادة ماتواجه العديد من الصعوبات ،منها

صعوبة التوافق حول من يمثل القوى الثورية وصعوبة التوافق حول آليات الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد ، وتباين رؤى القوى السياسية المختلفة حول شكل النظام السياسي الجديد وصعوبة تحول القوى الثورية الى احزاب سياسية (١٠).

ان تفعيل المشاركة الشعبية في العملية السياسية من خلال الترشيح للانتخابات او المشاركة في عملية انتخاب الممثلين في البرلمان،يعد تحديا اساسيا فالانتخابات تمثل اهم آليات الممارسة الديمقراطية التي تعود الى نزعة سياسية من اجل الفصل بين الحاكم كشخص، والسلطة بوصفها وظيفة وهي تمثل ايضا مجموعة الاجراءات والاعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسة الى تعيين اعضاء السلطة التشريعية، بمعنى ان الانتخابات هي الوسيلة التي تمكن المواطنين من المشاركة بصورة غير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات، وعن طريق الانتخابات يمكن للمواطن قبول او رفض الخيارات السياسية، وقبول او رفض من يطرحون هذه الخيارات، وفي الحالات التي تشهد اجراء انتخابات بشروط ديمقراطية، فان ذلك يؤدي الى تفعيل آليات المسائلة في المجتمع ، (١١) ، وعلى هذا الاساس فأن عدم ادراك المخاطر المترتبة عن انتخاب اشخاص غير مناسبين قد تؤدي الى انحراف العملية السياسية عن مسيرتها وتشوهها وابتعادها عن السياقات الديمقراطية .

في حين ياخذ اهتمام النخب السياسية حول المسائل الهيكلية جانبا اساسيا؛ منها ما يتعلق بالاتفاق على شكل الدولة ونوع النظام السياسي ومنها مايخص العمل السياسي المتمثل بالسعي لجمع الفرقاء السياسيين والسعي لايجاد قواسم مشتركة يمكن ان تفضي الى اتفاق بينهم حول آلية الممارسات الديمقراطية للمرحلة المقبلة ، وتشكيل الاحزاب ووضع الضوابط التي تنظم ترشيح اشخاص من ذوي الكفاءة والاختصاص وحُسن السيرة وخلوها من اية شائبة ترتبط بضرر وقع على المجتمع ابان الحقبة السابقة ، فضلا عن اولئك الذين قدموا التضحيات وعارضوا النظام السابق ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة في العمل السياسي، من حيث الكفاءة والخبرة ، فالبناء الرصين لدولة المؤسسات لابد ان ينطلق بداية من اساسيات ديمقراطية تستند الى القاعدة الشعبية ومدى مساهمتها في البناء الديمقراطي والذي تشتمل عليه التجربة الانتخابية، لذا اكتسبت الفترة الانتقالية التي ابتدأت في ٢٠١١/١٠/٢٣ اهمية استثنائية في وضع الاساس المناسب للنظام الديمقراطي، عندما استلم المجلس الوطني الانتقالي* فيها زمام السلطة وتشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة (مصطفى عبد الجليل)، وقد اخذت على عاتقها العمل على تهيئة الظروف المناسبة لاجراء الانتخابات خلال مائتين

وأربعين يوما من إعلان سقوط النظام السابق تمهيداً لانتخاب اول برلمان (المؤتمر الوطني العام) كما جاء في الاعلان الدستوري ، وان تستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين قيام المؤتمر الوطني العام المنتخب، بتشكيل حكومة مؤقتة يمكن ان تضع البلاد على الطريق الصحيح لصوغ دستور جديد ونظام سياسي ديمقراطي ؛ وفي هذا المجال، لابد من الاشارة الى ان الانتخابات ليست هدفا بحد ذاتها في اطار الديمقراطية، بل هي مجرد وسيلة، فالديمقراطية مسألة اكبر واعمق من مجرد اعطاء حق التصويت في انتخابات دورية. وكما يقول روبرت دال (Robert A Dahl) "الانتخابات ذروة الديمقراطية وليست بدايتها" (١٢) .

لذا فان المرحلة الانتقالية كانت من اهم التحديات التي تطلب تنظيمها بموجب نص اتفقت عليه القوى السياسية المتصدية لاسقاط النظام والتي اكتسبت شرعيتها من المجالس البلدية التي تم تشكيلها في المناطق التي سيطرت عليها قوات المعارضة ، فبموجب الاعلان الدستوري الذي اصدره المجلس الوطني الانتقالي في الثالث من آب / أغسطس ٢٠١١ جرى تنظيم المرحلة الانتقالية إلى حين استكمال مؤسسات الدولة وصدور الدستور الدائم المنتظر*، ويعد الإعلان الدستوري تعهدا من المجلس الوطني الانتقالي (السلطة السيادية والقانونية)، بإتباع إجراءات قانونية ضمن جدول زمني محدد للمرحلة الانتقالية لاقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية ابتداء من إعلان نهاية النظام السابق وحتى صدور الدستور الدائم. وقد تضمن الاعلان الدستوري، اصدار قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام وتعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والدعوة لانتخاب المؤتمر الوطني العام، ثم اصدار قانون الانتخابات في ٢٠١٢/٦/٢٣ . في حين حددت المادة ثلاثون منه عدد اعضاء المؤتمر الوطني العام بمئتي عضو منتخب من كل ابناء الشعب الليبي، مائة وعشرون منها للمرشحين المستقلين وثمانون للاحزاب والائتلافات المختلفة، وتم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني على المناطق الجغرافية بواقع :مائة مقعد للمنطقة الغربية ، وستون مقعد للمنطقة الشرقية ،واربعون مقعد للمنطقة الجنوبية .

وبناء علي هذا التوزيع خاضت ليبيا بتاريخ ٧-٧- ٢٠١٢تجربة الانتخابات بعد اكثر من نصف قرن من الزمن على آخر انتخابات تعددية، نُظمت في عهد الملك إدريس السنوسي، فكان التنافس على أشده، وكانت آليات الانتخابات مربكة لمعظم الليبيين الذين خاضوا أول تجربة ديمقراطية في حياتهم، وقد

اعتمدت مفوضية الانتخابات الليبية، نظاما مختلطا ينص على أن يتم انتخاب المرشحين المستقلين بالأغلبية البسيطة فيما يتم انتخاب القوائم الحزبية بالتمثيل النسبي، من اجل اتاحة المجال لمشاركة اوسع، في ظل التخوف من عملية التحزب التي كرسها العهد السابق في مقولة "من تحزب خان"، لذا كانت المقاعد المخصصة للمستقلين اكثر من تلك المخصصة للاحزاب بمقدار الخمس .

اما توجهات وطروحات القوى السياسية التي اشتركت في الانتخابات فقد اختلفت وتنوعت، بين الاسلاميين والعلمانيين والقوميين ، وظهر المشهد السياسي وقد سيطرت عليه خمسة اقطابا متنافسة يمكن وضعها في الترتيب الاتي (١٣):

١- المجلس الوطني الانتقالي وما يحتويه من معارضين ناشطين في ظل النظام السابق ، فضلا عن عناصر منشقة عنه.

٢- القادة الميدانيين الذين افرزتهم الثورة والذين اصبح لهم دور سياسي بارز في مرحلة الانتخابات: كعبد الكريم بلحاج وأحمد باني.

٣- الجماعات الاسلامية الناشطة في ليبيا والتي تستند على قاعدتها التنظيمية التي يعود تاسيسها الى ثمانينيات القرن الماضي وما تحصل عليه من دعم شعبي ، اذ ترتبط الهوية الليبية ارتباطاً وثيقاً بالإسلام .

٤- معارضة المهجر التي تتميز عن غيرها من النخب بامتلاكها رؤية سياسية أكثر تفصيلاً بالرغم من بعض القصور الذي يشوب رؤاها في ما يتعلق بالمستقبل؛ إذ إن أغلب برامج المعارضة الليبية في المهجر تمحورت منذ سنوات حول التخلص من نظام القذافي دون تناول ما يأتي بعده سوى بمبادئ عامة؛ ولكنها في النهاية معارضة مسيَّسة، وعلى درجة من التنظيم.

٥- النخبة السياسية ذات الخلفية القبلية والتي تسعى لإثبات وجودها على الساحة السياسية.

وعلى الرغم من ان نتيجة الانتخابات كانت لصالح (تحالف القوي الوطنية)الذي يصنف على انه تحالف علماني، بزعامة رئيس الوزراء السابق محمود جبريل*؛ بعد ان حصل على المرتبة الاولى بتسعة وثلاثون مقعداً من أصل ثمانين ، تبعه حزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين الليبية بسبعة عشر مقعداً . الا ان هذا الفوز الذي حققه تحالف القوى الوطنية في



الانتخابات لايعني أنه سوف يحوز على الاغلبية في المؤتمر الوطني العام المنتخب، فقد حظي المستقلون فيه بأغلبية المقاعد التي جرى تقسيمها بواقع مائة وعشرون مقعدا للمستقلين وثمانون مقعدا للمرشحين على القوائم الحزبية، وفقا للنسخة النهائية من قانون الانتخابات الليبي الصادر في أوائل شباط /فبراير ٢٠١٢؛ فالتركيبة النيابية لاتعطي الاغلبية المطلقة لجهة واحدة وهو تحد مهم ، اذ ان اختيار رئيس المؤتمر ورئيس الحكومة لابد ان يخضع للاتفاق بين تلك القوى السياسية التي تختلف في توجهاتها وتتنافر في اغلب الطروحات. لقد عُدّ اجراء الانتخابات التحدي الاكبر امام المجلس الوطني الانتقالي ، اذ شكك العديد من المحللين السياسيين قبيل الانتخابات في إمكانية نجاحها، بسبب الاوضاع الأمنية المتردية فقد شابت الاربع والعشرين ساعة على بدء التصويت، توترات واعمال عنف تركزت شرق البلاد حيث تتمركز فيها الفئات التي تنادي بالفدرالية وحتى الانفصال . بيد أن الأمور جرت على ما يرام في معظم مراكز الاقتراع باستثناء وقوع بعض حالات العنف المتفرقة، وسجلت مشاركة مانسبته اثنان وستون بالمئة من الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات، اذ بلغ العدد الاجمالي العام للمسجلين، حسب التقارير ٢٨٦٥٩٣٧ ناخبا، بينما كان عدد الذين ادلوا باصواتهم هو ١٧٦٤٨٤٠ ناخبا (١٤) وفقا لاحصاءات المفوضية العليا للانتخابات، لذا فقد حظيت الانتخابات بإشادة دولية واسعة وعُدت انجازا بكل المقاييس الدولية والاقليمية من حيث الكم والكيف فقد وضعت الاساس لاول حكومة تتمتع بشرعية منحها اياها الشعب الليبي.

وإلي جانب انتخاب اعضاء المؤتمر الوطني العام فقد أعُلن رسميا في ليبيا فوز الناشط المعارض السابق(محمد يوسف المقريف)رئيس حزب(الجبهة الوطنية)* برئاسة المؤتمر الوطني الليبي العام بعدما حصل على ١١٨ صوتا، ليتقدم على (محمد بن زيدان) الذي حصل على ٨٥ صوتا فقط. ويقع على عاتق المؤتمر الوطني اختيار رئيس الوزراء ليشكل الحكومة، وتكتسب الحكومة شرعيتها عندما يصوت المجلس الوطني على منحها الثقة، فضلا عن وجوب ان يحظى جميع الوزراء بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة اعمالهم كحكومة مؤقتة. ومن مهامه ايضا تعيين رؤساء الوظائف السيادية .

لقد مثل نجاح الانتخابات ردا على المتشككين من سياسيين واعلاميين في امكانية اعتماد النموذج الديمقراطي في ليبيا والتحدي المتمثل في امكانية اجراء تلك الانتخابات ومدى تفاعل ابناء ليبيا مع النظام الديمقراطي فضلا عن

التساؤلات حول مدى امكانية النخب السياسية بان تتفهم الشكل الجديد من المفاهيم في ظل النظام الديمقراطي؟ وفي مجتمع منغلق على نفسه ضمن اطر قبلية وعشائرية لاتعترف بأي فكر او منهج حياتي او سياسي مخالف لما هو متوارث ومالوف لديها،وكيف يتم التوافق والانسجام مع اولئك الذين قضوا ردحا طويلا من حياتهم في الخارج واكتسبوا مفاهيم وقيم حياتية جديدة لاسيما في امور حيوية تتعلق بمسائل صنع القرار؟ .

الاجابة جاءت من العملية الانتخابية نفسها؛ التي سجلت مشاركة واسعة في وقت كان فيه الكثيرون متخوفين مما ستجلبه مجريات الاحداث المترتبة عن رفض البعض للمشروع الديمقراطي فضلا عن مطالبتهم بالفدرالية لاسيما في المنطقة الشرقية، او ربما تكون نسبة المشاركة بالانتخابات ضعيفة كنتيجة لضعف الوعي السياسي واللامبالاة وغير ذلك من الامور التي تسببت بها سياسات النظام السابق الاكراهية والتجهيلية، متناسين ان الشعب الليبي عانى كثيرا من الدكتاتورية والظلم حتى ان جميع فئات الشعب وفي جميع ارجاء ليبيا خرجت الى الشوارع ثائرة ضد النظام راغبة وعاشقة للحرية غير مبالية بالتهديدات التي اطلقها نظام لايتورع عن اتباع افضع وسائل البطش والتنكيل بمعارضيه، واعطت تضحيات غالية لنيل ماتصبو اليه وهي اليوم ترغب برعاية هذه النبتة الصغيرة (الديمقراطية) ومساندتها فحرصها على المشاركة رغم الضروف القاسية التي رافقت الانتخابات في بعض المناطق كان اكيدا؛كما ان فوز الاحزاب المعتدلة يعد مؤشرا بأن الليبيين قد اختاروا من يمكنه ان يضع بلدهم على المسار الصحيح الذي سوف يحقق لهم مستقبل افضل .

ج- التحديات الامنية

يعد الاستقرار الامني ألاساس الذي تستند اليه عملية بناء النظام السياسي واستقرارها ،واذا كان النجاح الذي حققه المجلس الوطني الانتقالي في تغيير النظام السياسي سواء بالجهود والتضحيات التي بذلها اوبمساعدة غارات حلف الناتو الجوية، بداية الطريق نحو التحول الديمقراطي ، فأن المضي قدما في عملية التغيير والبناء الديمقراطي تبدو اكثر تعقيدا في ظل غياب مؤسسات الدولة لادارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الاجهزة الامنية مقابل المخاطر والتحديات التي تحيط بالمشهد الليبي؛ من انتشار كثيف للسلاح ووجود الالاف من المسلحين الذين ساهموا في التصدي لقوات القذافي ومرتزقته ، وهم يشكلون اليوم مليشيات تستمر في حيازة الاسلحة وتطالب بالمزيد من المشاركة في القرار السياسي، وترفض التخلي عن سلاحها حتى تلبى مطالبهم المختلفة، فالثورة الليبية التي انطلقت من الشرق وبالتحديد من مدينة بنغازي ، وتطلبت



حمل السلاح بوجه النظام الاستبدادي وتشكيل مليشيات مسلحة استمدت قوتها من الدعم الشعبي لها بهدف اسقاط النظام، ولكن مع تطور الاحداث وسقوط الدولة باجهزتها الامنية والعسكرية قويت شوكتها، ومع الانفلات الامني الذي تعرضت له البلاد باتت تلك الجماعات تشكل مصدر تهديد للبلاد واهلها، ومثلت اهم التحديات بوجه المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه، وامتد ذلك التهديد حتى بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام ، اذ ان بقاء المليشيات يعني غياب مؤسسات الدولة الليبية، العسكرية والامنية والمدنية، وفوضى السلاح وتمدد وانتشار التنظيمات المتطرفة وراء شعارات إسلامية مُحَرفة، وتفاقم التجاوزات على حقوق الإنسان، من اعتقالات للآلاف من المحسوبين على النظام السابق خارج سلطة القانون، وممارسة عمليات قتل وتعذيب استدعت انتقادات وإدانة من المنظمات الدولية، وأعطت صورة سلبية عن ثورة الشعب الذي عانى من الظلم وغياب دولة القانون (١٥)

ومن جهة ثانية ماتبقى من عناصر كانت ترتبط مع النظام السابق سواء من الليبين ام من افارقة ساهموا في تلك المعارك غادروا ليبيا وبقيت لهم صلات مع الداخل ، لجهة المحسوبين على نظام القذافي ، لذا فأن المواجهات مستمرة بين الجماعات القبلية وبين المليشيات التي تصفي حسابات من الماضي القريب اوتتصارع على السلطة والنفوذ . ولايزال البلد مفتّتاً على أسس مناطقية. ويقابل القوة العددية لسكان المنطقة الغربية، القوة الثورية لإقليم برقة الشرقي - الذي يشمل معقل الثوار في بنغازي - والقبائل الجنوبية المنقسمة في فزان. وغياب حالة الوحدة الوطنية الموروث عن العهد السابق .

لذا فأن اكبر التحديات التي تواجه عملية البناء المؤسساتي، تتمثل في امكانية ادماج القوى الثورية المتعددة تحت لواء السلطة الجديدة ، اذ لايمكن بناء دولة الديمقراطية في ظل مجتمع غير متصالح، وتدب بين اطيافه الخلافات والنزاعات ، مهما كانت قوة الدولة. ولم تكتب حالات النجاح للدولة الديمقراطية في كثير من الاحيان ، في بعض الدول لانه لم يتوفر لها الجو المناسب من التوافق والتصالح الاجتماعي. مما جعلها تتحول الى دكتاتوريات اوفوضى غير متحكم فيها . (١٦) ومع ذلك، فأن فرص نجاح العملية الانتقالية ليست قاتمة. وماقد يعزّز هذه العملية مشاعر الفخر السائدة بإطاحة القذافي، والإحساس بالهوية الليبية، والتوافق العام حول الخطوات الرئيسة التالية التي يتعيّن اتّخاذها: إجراء الانتخابات، وصياغة دستور جديد، وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية. ربما تكمن الخلافات القبلية والمناطقية في صلب الصراع القاتل، لكنها أقل ضراوة من الانقسامات الطائفية والعرقية التي غذّت الحروب

الأهلية الممتدّة في بعض البلدان الأخرى في الشرق الأوسط. والبيئة الجيو-سياسية في محيط ليبيا إيجابية إلى حدّ ما(١٧)، وفي المؤتمر الدولي الوزاري الذي اقيم في باريس في الثاني عشر من شباط /٢٠١٣، تم التاكيد على دعم ليبيا في مجالات الامن والعدالة وسيادة القانون، حيث اجتمعت حكومة دولة ليبيا والشركاء الدوليون في باريس من أجل تجديد التزامهم إزاء الشعب الليبي وتحقيق تطلاعاته إلى بناء دولة حديثة وديمقراطية ومسؤولة، تقوم على قاعدة راسخة تتمثل في نظام ومؤسسات وممارسات خاضعة لسيادة القانون، في إطار احترام حقوق الإنسان. والعمل بموجب خطة لتطوير الامن القومي واخرى لتطوير العدالة وسيادة القانون،

وحدّدت الحكومة الليبية أولوياتها الرئيسية من أجل تعزيز سيادة القانون وقطاع العدالة في:

١) بناء القدرات والكفاءات والاستقلالية والتنسيق والتدريب في المجال القضائي.
٢) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع.
٣) ضبط الأسلحة والذخيرة.
٤) أمن الحدود وإدارتها.
٥) إصلاح جهاز الدفاع وتطويره.
٦) إصلاح جهاز الشرطة وتطويره.

ومع انتشار التنظيمات المتطرفة في المناطق المتاخمة الى ليبيا وفي دول الجوار الجغرافي فأن مسألة ضبط الحدود تمثل اولوية ملحة بالنسبة للحكومة الليبية . مما يتطلب صياغة خطة شاملة لإدارة الحدود وهو ما تم بحثه في المؤتمر الدولي آنف الذكر، وتم الاتفاق على الاستعانة بالبعثة المدنية المعنية بإدارة الحدود التابعة للسياسة المشتركة للأمن والدفاع الاوروبية ، والتي يجري نشرها بحلول شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣.والاستفادة من الدعم الدولي بهذا المجال في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه البلد، وفي إعداد البنى الفعّالة والمسؤولة لقوات الشرطة والدفاع، ونشرها بغية استعادة السلام والاستقرار في أنحاء البلاد كافة.

وأقرّ المشاركون في المؤتمر، في إطار السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، بضرورة مواصلة الحكومة الليبية التشاور مع الشعب الليبي من خلال هيئاته التمثيلية والمجتمع المدني وغيرها من الآليات ، كما أعترف المشاركون فيه

بالاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً استراتيجياً أساسياً لليبيا في الأجل الطويل، وذلك في إطار منطقة التعاون والحوار الأورومتوسطية(١٨).

ان التحديات الامنية على الرغم من كونها تحديات داخلية فانها تتاثر بعوامل خارجية ايضا ، وتتطلب عملية التصدي لها استراتيجية ترتكز على جهدا داخليا مع تفعيل آليات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي وهو بالتاكيد ليس بالامر اليسير ولابد ان يأخذ مدة من الزمن في ضوء واقع الوضع الليبي المعقد.

٢- البعد الاجتماعي في البناء الديمقراطي

يأخذ البعد الاجتماعي حيزا كبير من مسائل البناء الديمقراطي، في علاقة المواطن مع شكل النظام السياسي وتطلعاته لتحقيق النموذج الذي يطمح اليه، من جانب ومن جانب آخر فأن الموروث الثقافي والاجتماعي يسهم بشكل مباشر في البناء الاجتماعي في توحيده او تفككه، وفي المسافة الفاصلة بينه وبين مفاهيم قيمية اساسية لبناء امة موحدة في اطار الدولة الموحدة .
ان البناء الديمقراطي لاينبغي النظر اليه من منظور احادي على انه مجرد صياغة دستور ديمقراطي واقامة مؤسسات، وانما ينبغي النظر اليه ، وفق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي؛ والمكونات الاجتماعية في اية دولة هي التي تهيئ الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية فالمضامين الاجتماعية شرط اساسي للبناء الديمقراطي،(١٩) .
لقد كشفت الثورات عن ان الدولة المركزية الموحدة التي بنيت في مرحلة مابعد الاستعمار خاصة في العالم الثالث، فشلت في تعميق المواطنة والعدالة والحريات واستيعاب الهويات الاثنية والمناطقية. لذا، لم يكن مستبعدا ان يؤدي تفجر الثورة في ليبيا واليمن وسوريا الى اعادة النظر في شكل الدولة الواحدة باتجاه اشكال اخرى من الدول غير الموحدة، كالفدرالية او تشكيل اقاليم تتمتع بدرجة من الحكم الذاتي، بما يواجه التهميش وعدم التوزيع العادل للثروات، وكبت الحريات الاثنية، كما في شرق ليبيا (٢٠) ، فالدولة كما يقول هرولد لاسكي ((هي اللبنة الاولى التي ترتكز عليها قبة الهيكل الاجتماعي. انها تصوغ وتشكل ملايين الانفس البشرية في مظهرهم وجوهرهم..)) (٢١) اما النظام السياسي فأنه احد مركبات الدولة يتغير ويتبدل في وظائفه، بما لاينعكس على الدولة ، وكلما تلاشت المساحات بينهما ، زاد التطابق بينهما ايضا. وطال

التغيير الثوري الدولة ذاتها. لقد ظهرت الطروحات التي تنادي بتغيير شكل الدولة الموحدة بعد سقوط النظام الاستبدادي ، لاسيما في المنطقة الشرقية من ليبيا،اذ ان اعلان برقة اقليما فدراليا، من قبل مجلس فدرالي معين، جاءاحتجاجا على التهميش الذي واجهه الاقليم ابان حكم القذافي لاكثر من اربعة عقود، طابق فيه بين نظامه السياسي والدولة، وحول ثروات الشرق النفطية لتنمية المناطق الغربية، واستند الاعلان الى مرجعية قبلية، والى اوضاع ماقبل الدولة الموحدة، عندما كانت ليبيا مقسمة ابان الاستعمار الى ثلاثة اقاليم، هي برقة وفزان وطرابلس، فالدولة تطابقت مع النظام الذي صار عاجزا عن تلبية حاجات المجتمع، وبالتالي يصبح هناك بحث عن بديل لشكل الدولة. يوفر مالم توفره الدولة المركزية خاصة مايتعلق بحقوق المجتمع في الثروه والسلطة (٢٢) . لقد بدت الدولة الموحدة اداة قهر مركزي للولاءات المحلية، في اطار اندماج وطني شكلي، لم تتوفر له شرعية الانجاز الاقتصادي، او الحريات السياسية او العدالة، وبالتالي ظلت الولاءات المحلية بمختلف صنوفها، المناطقية والدينية او الاثنية، على درجة من المقاومة، تخبو تارة مع القوة المفرطة للاستبداد المركزي وتظهر تارة اخرى مع تكريس الدولة الهشة او الرخوة التي تكتسب وجودها من سيطرتها الامنية. وليس من ممارسة وظائفها المختلفة بقدر من الرضاء المجتمعي. وعندما تم الاعلان عن اقليم برقة، اصطدم بمشروطيات تحقق الدولة الفدرالية غير الموحدة. فمن ناحية. هناك غياب للتوافق على بقاء كيان الدولة فاقليم شرق برقة اعلن الفدرالية دون اي حساب لمشاورات مع الحكومة في طرابلس، او حتى اجراء استفتاء او انتخابات في الاقليم، فمصلحة فئة معينة هي التي حكمت الامر، بما يشير الى ان الاعلان اشبه بالاستقلال، لا الانضواء تحت لواء دولة ، ولو غير موحدة . (٢٣) مما نفر الكثيرين منه ، الا انه بشكل او بآخر يظل احد التحديات المهمة في مسألة بناء الدولة في ليبيا .

وفي المجال التربوي الاجتماعي فان استمرار النظام التسلطي متمثلا بشخص القذافي لاربعة عقود متتالية ، قد اسس لحالة من التسيب والاهمال وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل العاملين في اجهزة الدولة اذا مأأردنا ان نصفها جزافا بانها دولة، فالرئيس فيها هو الدولة ، وتعد المقولة الشهيرة للويس الرابع عشر، ملك فرنسا، انا الدولة "I am the state"،مثالا جيدا على ذلك (٢٤)، لذا فأن التقرب من شخص القذافي وحاشيته والاخلاص لهم هو مادأب على فعله الكثير من العاملين في اجهزة الدولة ، المهم ان يكون الفرد مخلصا لشخص الحاكم ومتماهيا مع فكره ليكون مواطنا صالحا وبخلاف ذلك فانه

يوصف بكل الاوصاف البذيئة وعلى رأسها الخيانة ، ويلاقي عواقب ذلك ، بتهميشه او فصله من عمله على اقل التقدير، مما يترك الساحة مفتوحة للوصوليين والمنتفعين على حساب مايتطلبه عملهم من خدمة كل بحسب موقعه، وهؤلاء هم الخط الاول الذي طالما عانى المواطن منهم في الانظمة الاستبدادية بشكل عام وليس في ليبيا فقط، اذا انه عادة يكون على احتكاك مباشر معهم، وما يتسببوا به من ضرر يُلقي المواطن باللوم به على عاتق النظام ورئيسه الذي اسس لهذه الحالة ودفع باتجاهها، ليكون احد اسباب الثورة بل السبب الاول لها، فالروتين والمحسوبية والفساد المالي والاداري وغيرها، كلها تعد من مخرجات هذه الفئة التي زرعها النظام التسلطي ومنحها الرعاية لتنمو وتتسبب باكبر الضرر في جسد الدولة والأمة ومع طول فترة الحكم وتوفر الاجواء المناسبة لتفشي تلك الظواهر لاسيما الضغوط الاقتصادية المستمرة على المجتمع، تحولت تلك الجهات الى مافيات لايمكن تحجيمها او ردعها الا من خلال قوانين صارمة يلجأ اليها النظام في حالات معينة لاسيما اذا ماتعارضت مصالحه مع نشاطاتها، ففي حقبة التسعينات وبعد تعرض النظام الليبي الى العقوبات، على خلفية حادثة لوكربي ، كان النظام يركز على وجود ازمة اقتصادية وحصار تفرضه القوى الاستعمارية الامبريالية، ويعاقب بالاعدام كل من يثبت حيازته لعملة اجنبية، بحجة ان ذلك يتسبب بالضرر على الاقتصاد الوطني، في حين يسمح للاشخاص المقربين منه او من ذوي المناصب الحساسة والمهمة ؛ بامتلاك تلك العملة، مما جعل المواطن يتحمل اعباء مالية كبيرة اذا ماستدعته الضرورة الحصول عليها فيشتريها من السوق السوداء باضعاف ثمنها، ويكون الغنى والثراء لاؤلئك الذين تسمح لهم الدولة بحيازتها. ومن المؤكد بأن هؤلاء الموظفون بحكم وجودهم في تلك المناصب قد اكتسبوا ايضا خبرة في مجال العمل، لم يحصل عليها الذين استُبعدوا عنها، لذا فلا مناص امام النظام الجديد من الاعتماد على خبرتهم بوصفهم تكنوقراط، لذا فأن البناء الذي يسعى النظام الجديد الى اقامته سوف يستند الى عناصر فاسدة لاسيما وانها امتلكت الخبرة في كسب ود المسؤولين والتظاهر بالاخلاص والولاء وتمتلك علاقات واسعة مع آخرين ممن يعملون في الاجهزة الادارية، والذين يمكن ان يمنحوها التسهيلات دون غيرها، فتكون لها اليد الطولى، وفي ظل غياب القوانين الصارمة والرقابة ، بسبب انهيارها مع سقوط النظام السابق ، الذي كانت ترتبط معه بشكل كامل ، ومع ووجود فسحة من الحرية التي يتيحها النظام الديمقراطي الجديد، فأن تلك الفئة تجد الفرصة المواتية للاستمرار بنهجها الفاسد دون خوف او وجل ، لتصبح مسألة الفساد المالي والاداري

العقبة الاكبر في بناء الدولة الجديدة. في حين توجد فئة اخرى نزيهة اضطرت الى التماهي مع النظام السابق لاجل الحصول على عمل ومورد للعيش مع غض الطرف عن الاساءات التي يتسبب بها النظام التسلطي، فهي تمتلك الكفاءة والمقدرة على انجاز مهمات الدولة، الا ان صورتها قد تضررت بسبب ارتباطها بالنظام السابق، ورغبة المجتمع في التغيير الجذري والتخلص من كل مايمت بصلة له، فيُحرم البلد من كفاءات وخبرات مهمة واساسية يمكن ان ترفد مسألة بناء الدولة وتطورها .

وفي جانب آخر فان خضوع الليبيون على مدى اربعة عقود لنظام فردي تسلطي رافض وبشكل قطعي النموذج الديمقراطي وعادا اي تجمع سياسي خيانة للنظام وخروج عن طاعة الحاكم فمقولته المشهورة ((من تحزب خان)) هي خير دليل على ذلك فضلا عن العقاب الذي ينال من يحاول ان ينتقد اي خلل او قصور في عمل الحكومة بالسجن والتصفيات الجسدية لمعارضيه؛ قد ساهمت في ترسيخ صورة لنموذج الحكم في عقول المجتمع الليبي بخصوصيته القبلية التي ترى في الحاكم ان يكون الممثل للسلطة ، رجلا قويا ذا هيبة تصل الى درجة الاجلال ولايجوز معارضته في رأي او قرار يتخذه فعمله ينبثق من المنظومة القيمية السائدة فضلا عن الاعراف الاجتماعية والقبلية المتوارثة وهي ثوابت اساسية لايمكن الخروج عنها ، واذا اخطأ فانه بشر مثل غيره معرض للخطأ ولابد من التغاضي عن ذلك ، لذا فان مسألة تقبل النموذج التعددي يخضع للعوامل النفسية ايضا، فتكون النظرة الى المسؤول الذي حقق الفوز والوصول الى سدة الحكم فاصلة وقطعية لاتسمح باخراجه من منصبه ولايحق لاخر ان يحل محله مادام يعمل بالشكل الذي يرضي الشعب . في حين تعد المناصب العاليا غنيمة تسعى كل فئة للحصول عليها تحقيقا للمكاسب ، فأبن القبيلة سيكون وفيا اذا حقق منافع لاقربائه وابناء قبيلته وليس ذلك الذي يعمل لمصلحة الدولة من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، وهو تقريبا امر تتشارك فيه معظم المجتمعات النامية او القبلية .فالثقافة الاجتماعية هي العامل الاساس المؤثر في عملية صنع القرار كما ان العلاقة بين القيم والديمقراطية هي احد الثوابت المؤكدة والمتفق عليها .

ان عسكرة المجتمع ومنهج الكراهية للاخر الذي عمل على اشاعته النظام السابق ومن خلال توجيه منظومة وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بالاتجاه الذي يخدم ديمومة النظام وسيطرته؛ طبع المشهد الليبي بطابع العنف والمشهد الدموي لعملية التغيير التي خاضها الشعب الليبي هي من مخرجات ذلك المنهج الذي يتسم بالخوف من الاخر والتشكيك بنواياه .

لقد كان التركيز على مفردات قيمية اساسية، في خطابات القذافي وكتابه الاخضر فضلا عن المتصدين للمسؤوليات السياسية والعمل الحكومي؛ كالحرية والعدالة والمساوات وحكم الشعب وغيرها من المفردات القيمية الاساسية ، دون العمل بها؛ قد افقدها معانيها الحقيقية واربك العقل الادراكي للمتلقين لها، فباتت مثار شك وقلق حول من يتحدث بها، وربما اكتسبت نتيجة ذلك مفهوما يخالف معانيها السامية ، كما هو الحال في كلمة أمن الدولة التي تعطي معنى الرعب من الاجهزة القمعية للنظام .انها بالتاكيد تنصب باتجاه ازمة ثقة بين الشعب والمتصدين للعمل السياسي ، فضلا عن فقدان الشعور بالانتماء الى ذلك النظام ومن ثم فقدان لروح الاخلاص والمثابرة بالعمل مقابل الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية ، مما يهدد عملية البناء والتطور ويفتح الباب امام الفساد المالي والاداري ليصبح احد اهم التحديات بوجه التنمية الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي .

ان التفاعل المتوقع لمنظومة القيم التي تم تكريسها خلال الحقبة الماضية وعملية البناء الديمقراطي الجديد يشير الى علاقة تباعد او عدم تكيف بين منظومة القيم وقواعد اتخاذ القرار، تتمثل في نوع من التصادم الذي قد ينجم عنه بعض العوائق او التحديات، كنتيجة للاثر السلبي الذي منيت به هذه المنظومة في عهد الحقبة السابقة. بيد ان هذا التصادم سيكون على المدى القصير والمتوسط ، وسياخذ بالتلاشي والزوال بشكل تدريجي ومتنام طرديا مع معطيات الثقافة السياسية الديمقراطية (٢٥).

فالديمقراطية ثقافة تنشأ وتترعرع مع الانسان خلال مراحل حياته ، وليست هيكلا فالهياكل قنوات لتنظيم حراك ثقافي ديمقراطي اساسه التسامح تجاه الاخر وقبول الاخر ، بعكس الفرد الذي ينشأ ويترعرع في كنف الدكتاتورية ويحمل افكار موروثة كثقافة التخوين والتصنيف واقصاء الاخر (٢٦). وفي حين تكون الدولة مسؤولة عن التعليم والتأهيل ، فأن التربية الوطنية ، لايمكن الا ان تكون ديمقراطية مبنية على الفرد الحر المسؤول، المتجه اساسا نحو المصلحة والفائدة عن طريق توظيف العلم التجريبي (٢٧). وهو مايتطلب التاكيد عليه من خلال قنوات اعلامية وثقافية ومنظمات المجتمع المدني ، لترسيخ قيم الديمقراطية والفع باتجاهها.

٣- التحديات الاقتصادية

تعد ليبيا دولة غنية في مواردها الطبيعية بالقياس الى نسبة السكان فيها لذا فان تلك الموارد تفوق حاجتها الفعلية منها وبالرغم من كونها بلد تغلب عليه السمة الصحراوية الا انها تمتلك ،اراضي زراعية ايضا وساحل بحري واسع على

البحر المتوسط، وتاتي ثروتها من النفط والغاز في مقدمة ثرواتها الاخرى، اذ تشكل ٩٤ بالمئة من عائدات ليبيا من النقد الاجنبي ، وتبلغ احتياطيات النفط ٤١,٥ مليار برميل اما الغاز فيبلغ ٥٢,٧ تريليون قدم[٣] مما يجعلها تتصدر الدول الافريقية في هذا المجال (٢٨) . وطاقتها الانتاجية بشكل عام تبلغ ٢-٣مليون برميل يوميا ، مما يؤشر حالة الثراء لديها الا ان اقتصادها يعاني العديد من التشوهات الهيكلية والمشاكل في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت ٣٣ بالمئة(٢٩) ، والافتقار الى قاعدة اقتصادية رصينة في رسم وتنفيذ السياسات للتحول نحو اقتصاد منتج ومتعدد الاتجاهات ولايعتمد فقط على النفط (الثروة الناضبة)، وباستثناء مشروع النهر الصناعي ، الذي كان له تاثير ايجابي على حياة المواطنين، فان المشاريع الاخرى لاسيما الاسكانية منها، لم تكن بمستوى الحاجات الفعلية، كما ان توزيعها على المواطنين اتسم بالانتقائية ورافقه الكثير من الفساد والهدر المالي، اما الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين سواء في مجال الغذاء او المجالات الخدمية الصحية والتعليمية ، فانه يعاني ايضا من انحراف مساره وسقوطه في مهاوي الفساد والهدر المالي، فضلا عما يتصف به من تمايز مناطقي وفئوي، ناهيك عن النظام الاداري المتخلف والروتين المعقد الذي يصب في النتيجة لصالح مافيات الفساد المالي. في حين كان يمكن لاقتصاد كهذا تحقيق قفزات تنموية على المستوى الانتاجي والمعاشي والمالي ، وبالتاكيد فان ماتحقق لايمثل الطموح لاسيما في مجالات التنمية المستدامة البشرية منها او الاقتصادية. لذا فأن التحديات الاقتصادية كبيرة وتتمثل بالنهوض بالفروع الاقتصادية كافة والاستفادة من الثروات المتاحة واعادة بناء وترميم البنية التحتية والكثير من المجالات التنموية، ولكن وفي ظل تراجع عائدات النفط بسبب الضرر الذي تعرضت له تلك الصناعة من الاعمال القتالية من جهة والحالة الامنية غير المستقرة والتهديدات الخارجية المتمثلة بازدياد خطر الجماعات المتطرفة في المناطق المتاخمة الى ليبيا من جهة اخرى ، فأن كل ذلك يشكل عائقا امام الاستثمار ودخول الخبرات الاجنبية ، ومع البطالة المتفشية بين الشباب الليبي يصبح الامر اكثر خطورة بامكانية انزلاق هؤلاء الشباب بفعل الحاجة المادية والانضمام الى صفوف الجماعات الارهابية ، وهو التهديد الاخطر الذي تواجهه ليبيا في ظل مساحتها الصحراوية الشاسعة وضعف قدراتها الامنية .
اما القطاعات الخدمية كقطاع الصحة والتعليم والكهرباء والماء والسياحة فتحتاج هي الاخرى الى الاهتمام وانتشالها من حالة التخلف والنهوض بها .

ويمكن التصدي لتلك التحديات من خلال جملة من الاجراءات التي تستطيع ايجاد قاعدة للانطلاق باتجاه المسار الاقتصادي الحقيقي وهي :

١- ادارة الواردات النفطية بالشكل الامثل ومن قبل مؤسسة اقتصادية متخصصة، يمكن أن يساهم في اختصارمدة بناء الدولة والمؤسسات الوطنية وعلى نحو غير متاح لبعض الدول الأخرى في المنطقة في حقبة مابعد الثورة.

٢- مكافحة الفساد المالي والاداري ووضع التشريعات التي تجرم القائمين على هذه الافعال ،لاجل السيطرة على الثروة الوطنية وتوجيهها بالاتجاه الصحيح .

٣- تحديث القوانين والانظمة التي تحكم الادارة في المؤسسات والدوائر لتنشيط السوق وتحفيز المبادرات الفردية وتشجيع القطاع الخاص .

٤- تحديث البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتشجيع عودة رؤوس الاموال والكفاءات الليبية من الخارج .

٥- الاستفادة من المميزات الطبيعية الجغرافية والتاريخية والانفتاح في مجال السياحة كي تستطيع ان تاخذ مكانها في النشاطات الاقتصادية .

٦- الانفتاح على التجارب العالمية والاستفادة منها لاسيما الاوروبية منها بعد تحسن العلاقات بين الطرفين ووقوف اوروبا الى جانب المجلس الوطني الانتقالي في معركته ضد القذافي والاستفادة من حاجة اوروبا والولايات المتحدة الى النفط الليبي بما يخدم الاقتصاد الليبي والتطور التقني والعلمي .

٧- دعم الواقع الخدمي التعليمي والصحي ومعالجة مشكلات الفقر لردم الفجوة بين المواطن والدولة وزرع قيم المواطنة والحفاظ على ممتلكات الدولة .

٨- مواكبة التطورات العالمية في مجال مكافحة التصحر والتغيرات المناخية ودخول مجالات جديدة فيمايخص قطاع الطاقة باعتماد الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة لاسيما وان ليبيا لديها مقومات طبيعية يمكن ان تساعد بهذا الاتجاه .

ثانيا- التحديات الخارجية

تبرز اهميته ليبيا سواء في محيطها الاقليمي اوالدولي من خلال اعتبارات عدة ، وعلى راسها ماتمتلكه من ثروات نفطية ، والتي استقطبت دائما التنافس بين الدول الكبرى للحصول على مكاسب وتحقيق مطامح متوخاة ، وهو مادفع تلك الدول الى التدخل لاسقاط النظام السابق الذي لم يكن يرتبط معها بعلاقات جيدة ، لذا فانها لن تتوقف عن التدخل بالشأن الليبي او فرض مواقف معينة ، لاسيما وانها تعد اسقاط النظام السابق خدمة ادتها الى القيادة الليبية التي لابد ان تظهر امتنانها واشادتها بموقف تلك القوى التي انقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي .فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول والتمسك

بمصالح ليبيا لابد ان يكون القاسم المشترك معها . اذ ان بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج لاسيما الدول التي ارتبطت بعلاقات مصالح وشراكة معها. ان حاجة ليبيا لبناء مؤسساتها العسكرية والمدنية وتثبيت امنها وتحديث اقتصادها وترميم ماخربته الحرب وغيرها من الحاجات التنموية والتربوية ، تتناسب مع حاجة اوروبا للنفط الليبي واسواق لتصريف منتجاتها ومجال لعمل شركاتها لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة وهي فرص واعدة يمكن ان تساهم في تحقيق مكاسب لاوروبا لاسيما في ظل الازمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها دولها وانها سوف تساهم بشكل ايجابي في استقرار ليبيا بوصفها احد مصادر الطاقة المهمة، كما ان توفير فرص العمل للشباب الليبي يمكن ان يشكل حلا لمشكلة الهجرة غير الشرعية المستعصية الحل .

والامر الاخر الذي ينظر الجانب الاوروبي من خلاله الى دور ليبيا هو مايمكن ان تساهم به في مجالات امنية تتعلق بالهجرة غير الشرعية ، وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا ، والتهديد الذي تمثله بالنسبة لافريقيا ودول العالم الاخرى ، وما زاد من خطورة الامر ، فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا العسكرية الضخمة من السلاح بعد سقوط النظام السابق ، وخطورة وقوعها في يد تلك الجماعات المسلحة والجماعات الاجرامية وتجار المخدرات .

ان سقوط النظام الليبي اعاد المئات من المرتزقة والمقاتلين ، والذين يحتمل انضمامهم الى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي وجماعة جيش تحريرالرب في وسط افريقيا مما يزيد من مخاطرها على مصالح ليبيا وامنها واستقرارها لاسيما وان الكثير من تلك الجماعات كان يعمل تحت امرة القذافي ولايزال على اتصال مع بعض المحسوبين على نظامه ، والذين يمكن ان يستخدمونهم للاضرار بمصالح ليبيا والنظام الجديد.وتهديد الشركات الاجنبية اوالمستثمرة والتي تعمل في مناطق نائية من ليبيا والعاملين فيها .ومما يزيد هذه التحديات الامنية من خطر تجدد المطامع التي غذت تمرد الطوارق في بلدان مثل مالي والنيجر وموريتانيا والتي تواجه اخطار كبيرة قد تمس سيادتها ايضا (٣٠).

ويمثل الوضع غير المستقر للدول المجاورة الى ليبيا ، حالة من القلق وعدم اليقين بما سيتسبب به على الواقع الليبي لاسيما مع اتساع رقعتها الجغرافية وضعف قدراتها الامنية .فالنظام سواء في مصر او تونس لايزال طور البناء



ويواجه تحديات مماثلة لما تواجهه ليبيا ، وتتصارع بداخله قوى واجندات داخلية وخارجية ، يمكن ان تؤثر على الوضع الهش في ليبيا . ولازالت العلاقات التونسية – الليبية تعاني اثار الثورة الليبية ، ووجود رموز مهمة من النظام السابق على الاراضي التونسية ، الامر الذي يعكر صفو العلاقات بين البلدين والامر نفسه بين ليبيا والجزائر (٣١) مما يتطلب البحث عن سبل للتنسيق الامني وتطوير جوانب المشتركات وتفعيل اطر التعاون الاقتصادي بينها .

في حين يتطلب البناء الديمقراطي الجديد البحث عن آليات جديدة في رسم سياسة خارجية تكون في خدمة مصالح ليبيا والعمل على تغيير النهج العدواني الذي كان يتبعه النظام السابق وتحسين صورة ليبيا التي تضررت كثيرا بفعل السياسات العدائية للقذافي ورعايته للارهاب وتهديداته المستمرة هو وبعض افراد عائلته سواء لشعبه او لشعوب العالم ، والعمل على اظهار روح التعاون والتسامح تجاه الاخرين ، وترسيخ هذه القيم في الداخل .

ويشير الدكتور عصام نعمان في كتابه (الثورات العربية بين المطامع والمطامح :قراءة تحليلية)، الى دور العامل الخارجي في مستقبل البناء الديمقراطي في ليبيا ، اذ يقول "ايا يكن الحكم المستقبلي (اسلامي ،ملكي ،ديمقراطي ، او اي نوع آخر) يبقى السؤال:ماهو مدى تأثر الحكم الجديد بالسياسة الامريكية ؟

يظهر ذلك بعد مقتل القذافي في ٢٠تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١١ والسقوط الكامل لنظامه، من خلال تصريحات الخارجية الامريكية ،اذ صرح مسؤول بارز في وزارة الخارجية ، اثناء رحلة هيلاري كلينتون الى ليبيا في ٢٠١١/١٠/١٨ (اي قبل مقتل القذافي بيومين والتي اعربت عن املها ان يقع معمر القذافي في الاسر او يقتل قريبا ، " ان الولايات المتحدة تسعى الى اقامة روابط جديدة مع الشعب الليبي مع قرب انتهاء الحملة الجوية التي يشنها حلف الاطلسي بدعم من الولايات المتحدة " واضاف "نرغب كذلك في ان نوضح للشعب الليبي اننا نريد شراكة طبيعية في المستقبل تقوم على العلاقات المدنية " . وتحدث المسؤول عن نية واشنطن " دمج ليبيا تماما في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين بطرق شفافة،تستخدم من خلالها ثروة البلاد النفطية لمصلحة جميع مواطني ليبيا " (٣٢).

الخاتمـــــــة

اظهرت ثورات الربيع العربي حجم الدمار الذي خلفته الانظمة الاستبدادية في مجتمعاتها ، والمسؤولية التاريخية المترتبة على عاتق النخب السياسية الحالية في النهوض بواقع تلك البلدان ، لاسيما بالنسبة الى ليبيا التي صاحب عملية

التغيير فيها حالة من العنف والاقتتال خلفت الكثير من الدمار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي زيادة على ماورثته من النظام السابق من تدمير وغياب مؤسسات الدولة وتفشي ظواهر مرضية كالفساد المالي والاداري والرشوة والمحسوبية ، كل ذلك وغيره من المشكلات ،تواجه مشروع التحول الديمقراطي وبناء الدولة بعد ثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا .

لقد اجتاز المجلس الوطني الانتقالي عقبتين اساسيتين في طريق اقامة النظام الديمقراطي ، الاولى تمثلت في اسقاط النظام السابق ، والثانية في النجاح الذي حققته المرحلة الانتقالية من انتخاب المؤتمر الوطني العام وانتخاب رئيس له ، لاجل كتابة دستور دائم والاستفتاء عليه من قبل الشعب ثم اجراء الانتخابات التشريعية القادمة ، والتي عدت خطوة اساسية في طريق بناء نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة.

ولايزال الكثير ينتظر من الحكومة انجازه في مجال بسط الامن وسلطة القانون وحل المليشيات، ولعل مسائل المواطنة والهوية الوطنية والمصالحة بين فئات الشعب هي الاكثر خطورة على مستقبل الدولة والنظام السياسي ، فالبناء الاجتماعي هو القاعدة التي يرتكز عليها البنيان السياسي . وفي الوقت الذي يحاول الساسة الجدد تذليل العقبات التي تعترض المسيرة الديمقراطية ، فان تحديات اخرى فيها من الخطورة والاهمية مالايمكن اغفاله الاوهي التحديات الخارجية ، التي قد تكون عامل اعاقة اوضرر للدولة الفتية اذا توفرت بيئة خارجية معادية للنظام وقد يكون العكس اذا كانت البيئة الخارجية مساندة له .

وتشير التصريحات والانجازات التي حققها القادة الليبيون الى نقلة نوعية في السياسة الليبية على المستويين الداخلي والخارجي تفاعل معها الشعب عندما سجل مشاركة واسعة في الانتخابات التشريعية ، وهي مؤشر ايجابي على حسن ادارة العملية السياسية والتعامل مع التحديات التي تواجهها ، مايشير الى ان ليبيا تسير نحو الافضل وان الشعب الليبي سوف يقطف ثمار تضحياته في القادم من الايام بعد رغم التحديات والصعاب .

الهوامش والمصادر

١- د.مفيد كاصد الزيدي،ليبيا رؤية من الداخل ونظرة الى المستقبل ،الملف السياسي، حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الاوروبية بمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد ١١٠ ،بغداد- ايار-٢٠١٢، ص١.

٢- محمد حسب الرسول ،الاستقلال الوطني والقومي خلال الفترة من ايار/ مايو ٢٠١١وحتى ايار/ مايو٢٠١٢ ، المستقبل العربي ،السنة ٣٥، العدد٤٠١ ، تموز /يوليو ٢٠١٢ ،ص١٥٢.
٣- زايد عبيد الله مصباح، اشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا : القيم والخيارات،، المستقبل العربي،السنة الخامسة والثلاثون، العدد٤٠٣ (ايلول/سبتمبر٢٠١٢) ،ص٦٩،انظر ايضا،اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها،المستقبل العربي ،السنة ٧ ، العدد(حزيران /يونيو١٩٨٤،ص١٥٧.
٤- د. ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – عمان : دار مجدلاوي ، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ ،ص٢٨٠.
٥- د.محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه،منتدى المعارف ،الطبعة الاولى ، بيروت ٢٠١٣،ص٩٨.
٦- زايد عبيد الله مصباح،مصدر سبق ذكره ،ص٧٣.
٧- د.دينا شحاته- مريم وحيد،سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، السياسة الدولية ، العدد ١٨٦ اكتوبر ٢٠١١ ، المجلد٤٦ ،ص٨١.
٨- ايمان احمد رجب، تقديم: لماذا الدولة، الدولة : الاطر التحليلية لفهم التحولات الكبرى في مراحل مابعد الثورات،ملحق مجلة السياسة الدولية - العدد ١٨٩، يوليو٢٠١٢- المجلد ٤٧، ص٣.
٩- د.مفيد الزيدي ، مصدرسبق ذكره، ص٨.
١٠- د.دينا شحاته- مريم وحيد،مصدر سبق ذكره ، ص٨١.
١١- د.ندان عبد القادر، قانون الانتخابات الكويتي: قراءة نقدية في المضمون ومناحي التاثير في التجربة الديمقراطية،المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسيةبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان ،العدد٣١- صيف٢٠١١،ص٥٢.
* تاسس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في السابع والعشرين من شباط /فبراير٢٠١١ ، من ممثلين عن المجالس المحلية وتم انتخاب رئيس له ونائب اول وثاني للرئيس، وكان المجلس الوطني الانتقالي قد شكل حكومة الثورة برئاسة (مصطفى عبد الجليل) كرئيس مؤقت حيث كان سابقا يشغل منصب وزير العدل في فترة حكم القذافي، ومقره المؤقت كان في مدينة بنغازي انتقل بعد سقوط نظام القذافي الى طرابلس عاصمة ليبيا وفيها اصبح المقر الدائم له .

وقد استمد شرعيته ابان الثورة من قرارات المجالس المحلية التى شكلها ثوار ١٧ فبراير لتسيير الأمور اليومية بالمدن والقرى تحقيقا لمكتسبات الثورة .
١٢- ا د.ندان عبد القادر،مصدرسبق ذكره ،ص٥٢.
١٣- زياد عقل موسى، ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا، مجلة البيان ، العدد٣٩١ ،في ٢٠١٢/١٠/٢٣.
*صدر الدستور الليبي الاول في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر١٩٥١ والذي بناءعليه اعلن استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩، واصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ونص على انها دولة دينها الاسلام ولغتها العربية ونظام الحكم فيها (مملكة اتحادية) ذات مؤسسات دستورية ثم اصبحت دولة موحدة بتعديل دستوري عام ١٩٦٢ ، وتوقف العمل به بعد انقلاب عام ١٩٦٩ .
*محمود جبريل ، شغل رئاسة المجلس التنفيذي (رئيس الحكومة)في بداية الثورة الليبية ، درس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة وكان الاول على الدورة ، ثم اكمل دراسته في الولايات المتحدة في جامعة بترسبرغ في بنسلفانيا . حاز الماجستير ثم الدكتوراه عام ١٩٨٤ في مجال التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار،تولى تنظيم وادارة عدة مؤتمرات للتدريب في العالم العربي ،شغل وظيفة امينا عاما لمجلس التخطيط الوطني في عهد القذافي من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ .المصدر / المستقبل العربي ، ايار /مايو ٢٠١٢، العدد ٣٩٩،السنة الخامسة والثلاثون ،ص٩٥ .

١٤- انتخابات المجلس الوطني العام ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على موقع

http://www.hnec.ly
*حزب الجبهة الوطنية، حزب سياسي تأسس في ايار/مايو ٢٠١٢. يرتبط الحزب بالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارض سابقاً لحكم معمر القذافي، والتي تأسست في سنة ١٩٨١. يصنف حزب الجبهة الوطنية مع الأحزاب الليبرالية والتقدمية ويطالب بحكومة ديمقراطية ومدىً معيناً من اللامركزية، معارضاً في الوقت نفسه النظام الفيدرالي والإقليم الأساسي للحزب هوالإقليم الشرقي ويقوده محمد يوسف المقريف، المنشق السابق من شرق ليبيا.
١٥- عامر راشد ، تصحيح مسار المرحلة الانتقالية ،مقالة من الانترنيت على موقع



http://anbamoscow.com/thoughts/٢٠١٢١٠٠١/٣٧٧١٩٤٤٦٢.html

١٦- عبيد احمد الرقيق ، "المصالحة ضرورة وطنية وسبيل لبناء دولة ديمقراطية " مؤتمر حكماء ومجالس الشورى المنعقد في– ٢٦-٢٨/نوفمبر ٢٠١١، جامعة الزاوية .
www.alwatan-libya.com

١٧- بول سالم ، اماندا كادليك ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، حزيران / يونيو ٢٠١٢ ، على موقع http://carnegie-mec.org/publications/?fa=٤٨٦٧٠
١٨- المؤتمر الدولي الوزاري لدعم ليبيا في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون باريس، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ ، على موقع الدبلوماسية الفرنسية ،

http://www.diplomatie.gouv.fr

١٩- زايد عبيد الله مصباح ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٧.
٢٠- د.خالد حنفي علي ،الدولة غير الموحدة : تحولات شكل الدولة في مراحل مابعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية - العدد ١٨٩، يوليو٢٠١٢- المجلد ٤٧، ص٦.
٢١- زايد عبيد الله مصباح ،مصدر سبق ذكره، ص٦٧ ،انظر ايضا هارولد لاسكي ، اصول السياسة ، ترجمة ابراهيم لطفي عمر ومحمود لطفي عمر ، مراجعة بطرس بطرس غالي ٢ج (القاهرة وزارة الثقافة والارشاد القومي ؛دار المعرفة [د،ت])،ج١،ص٥٢.
٢٢- د.خالد حنفي علي،مصدر سبق ذكره ، ص٧.
٢٣- المصدر نفسه ،ص٩.
٢٤- ايمان احمد رجب، مصدر سبق ذكره،ص٣.
٢٥- زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠.
٢٦- محمود جبريل ، ورقة عمل في (الحلقة النقاشية - ليبيا الى اين)المستقبل العربي ، ايار مايو ٢٠١٢/٥ ع ٣٩٩ السنة الخامسة والثلاثون، ص١٠١.
٢٧- د.محمد نور الدين أفاية، مصدرسبق ذكره،ص١٧٧ .

٢٨- ليبيا ، مقالة من الانترنيت على موقع ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة وكذلك انظر
Energy Information Administration (٢٠٠٧)
٢٩- محمود جبريل ، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

٣٠- الجمعية البرلمانية المشتركة بين UE - ACP ،لجنة الشؤون السياسية ، ورقة حول (الاثر السياسي للصراع في ليبيا على دول ACP والدول الاعضاء في اتحاد الجوار) ، في ٢٤ اكتوبر ٢٠١١ .

ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE CONJOINTE ACP-UE
Commission des affaires politiques
٢٤ octobre ٢٠١١

٣١- احمد يوسف احمد، الربيع العربي والاتحاد المغاربي ، المستقبل العربي ، العدد ٣٩٧، السنة ٣٤، آذار / مارس ٢٠١٢، ص٩.
٣٢- عصام نعمان ، الثوراتالعربية بين المطامح والمطامع: قراءة تحليلية ، الطبعة الاولى ، بيروت ٢٠١٢، ص١١٤ .